

الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

19-18 أكتوبر 2022 أنقرة، تركيا

تقرير حول تنفيذ

برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لفترة 2025-2021

1 الخلفية

بموجب القرار رقم 1 الصادر عن الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، صممت الأمانة استبياناً لرصد "عملية تنفيذ برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (PoA) لفترة 2025-2021" (متاح من خلال <https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php>) وعممته على مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان المنظمة يوم 18 مارس 2022. وتستند الأسئلة الواردة في الجزء (أ) من الاستبيان إلى مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) المحددة في برنامج العمل لفترة 2025-2021 (<https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php>). ولحدود شهر أغسطس 2022، وردت ردود على الاستبيان من 24 بلداً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: أذربيجان وبنغلاديش وتشاد وغينيا بيساو وغيانا وكازخستان والكويت وليبيا وماليزيا ومالي وموريتانيا وموزمبيق وعمان وباكستان وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وسيراليون وتوغو وتركيا وأوغندا وأوزبكستان واليمن.

2 تنفيذ برنامج العمل لفترة 2025-2021

يرد في هذا التقرير موجز للردود الواردة من الجهات المعنية على الأسئلة المتعلقة بالإجراءات الرئيسية تحت كل هدف استراتيجي وفق ما هو محدد في برنامج عمل اللجنة الإحصائية لفترة 2025-2021 والأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة بشأن الإجراءات الرئيسية المعنية.

المجال الاستراتيجي 1: تنسيق التعاون والعمل المشترك في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.1: تعزيز دور التنسيق الذي تضطلع به مكاتب الإحصاء الوطنية في إطار النظم الإحصائية الوطنية

بخصوص الإجراءات الرئيسية في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بوجود استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات والإحصاءات الرسمية، ووجود مجلس إحصائي وطني (أو جهاز مماثل) حيث تضطلع مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بدور التنسيق فيما بين باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية، وعدد الاجتماعات التشاورية و/أو برامج إشراك المستخدمين مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية.

وتظهر النتائج أن 19 من أصل 24 جهة مجيبة تعمل في الوقت الراهن على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات، فيما تعمل حالياً 3 جهات منها على تصميم الاستراتيجية أو تنظر اعتمادها. وأفادت جهة واحدة مجيبة على الاستبيان أن استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات قد انتهت صلاحيتها، وهي بصدد التخطيط لتصميم نسخة جديدة.

وفيما يتعلق بالسؤال المرتبط ببرنامج العمل الخاص بالإحصاءات الرسمية، أكدت 16 جهة مجيبة أنها تتوفر على برنامج مفصل للإحصاءات الرسمية، وذكرت جهتان إنهما حالياً بصدد تصميم البرنامج أو في انتظار اعتمادها، وأجابت أخرى بأن برنامج عملها المتعلق بالإحصاءات الرسمية قد انقضت مدة صلاحيته.

وبخصوص السؤال "ما مدى مواءمة الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وبرامج العمل الخاصة بالإحصاءات الرسمية (الحالية أو المخطط لها) مع متطلبات إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟"، أكدت 9 جهات مجيبة أن وثيقة استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات و/أو برنامج عملها للإحصاءات الرسمية متوائمة مواءمة قوية جداً، وأفادت 6 جهات

الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

19-18 أكتوبر 2022 أنقرة، تركيا

أنها متوائمة لديها موافقة قوية، فيما ذكرت 6 جهات أخرى أن جزءاً من وثيقة استراتيجيتها الوطنية لتطوير الإحصاءات و/أو برنامج عملها للإحصاءات الرسمية يتماشى مع متطلبات إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة للسؤال المتعلق بما إذا كان لدى الجهات المجيبة مجلس إحصائي وطني (أو جهاز مماثل) حيث تتولى مؤسساتها الدور التنسيقي بين باقي مكونات نظمها الإحصائية الوطنية، أكدت 17 جهة مجيبة وجود مجلس إحصائي وطني في بلدانها، في حين أن 5 جهات أجابت بـ "لا".

وتعلق السؤال الأخير المخصص للهدف الاستراتيجي 1.1 بعدد الاجتماعات التشاورية و/أو برامج إشراك المستخدمين مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية لأعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي منذ أكتوبر 2021. وورد الرد من 12 جهة مجيبة على الاستبيان، وتنوعت إجاباتها بحيث أفادت بعضها بتنظيم اجتماعين سنويين دوريين بالإضافة إلى اجتماعات استثنائية - عند الاقتضاء - ومنها ما أفادت بتنظيم أكثر من 60 اجتماعاً/دورة.

الهدف الاستراتيجي 2.1: النهوض بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وباقي الجهات الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة في مجال إنتاج البيانات

لرصد الإجراءات الرئيسية في إطار الهدف الاستراتيجي 2.1، تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بعدد مذكرات التفاهم (أو ما شابهها) المبرمة مع باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني والجهات الإقليمية/الدولية الفاعلة في مجال الإحصاءات، وعدد المشاريع الإحصائية و/أو قيمتها بالدولار الأمريكي التي يتم إجراؤها بالتعاون مع باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني والجهات الإقليمية/الدولية الفاعلة في مجال الإحصاءات، وعدد الاجتماعات/ورشات العمل في مجال الإحصاءات ومشاركة التجارب على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الدولي.

وتراوحت الإجابات التي قدمتها 15 جهة مجيبة على السؤال المتعلق بعدد مذكرات التفاهم (أو ما شابهها) المبرمة مع المكونات الأخرى منذ أكتوبر 2021 بين 1 و 19 مذكرة، في حين أن عدد مذكرات التفاهم (أو ما شابهها) المبرمة مع الجهات الإقليمية/الدولية الفاعلة في مجال الإحصاءات تراوح بين 1 و 7.

تمحور السؤال الذي بعده حول عدد المشاريع الإحصائية و/أو قيمتها بالدولار الأمريكي التي أجزاها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع باقي مكونات نظمهم الإحصائية الوطنية منذ أكتوبر 2021. وتراوحت الإجابات التي قدمتها 9 جهات مجيبة بين 3 و 12 مشروعاً بقيمة قصوى بلغت ما يقدر بمبلغ 6 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة لعدد المشاريع الإحصائية و/أو قيمتها بالدولار الأمريكي التي أجزاها أعضاء اللجنة بالتعاون مع جهات إقليمية/دولية فاعلة في مجال الإحصاءات، تراوح العدد بين 1 و 57 مشروعاً وبلغ الحد الأقصى للقيمة ما يناهز مليوني دولار أمريكي.

وبخصوص عدد الاجتماعات/ورشات العمل التي نظمها أو ساهم فيها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الإحصاءات على مستوى المنظمة منذ أكتوبر 2021، تراوحت الإجابات التي قدمتها 13 جهة مجيبة بين 1 و 7 أنشطة. وأفادت جهتان مجيبتان على الاستبيان أنهما ساهمتا في عدد من أنشطة سيسرك، أي أنهما شاركتا خبراتهما كجهة متحدثة/مقدمة/ميسرة في عدد من الدورات التدريبية/الندوات عبر الإنترنت/ورشات العمل الافتراضية المتراوح عددها بين نشاطين و 7 أنشطة. وبالنسبة لعدد الاجتماعات/ورشات العمل التي نظمها أو ساهم فيها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الإحصاءات على المستوى الإقليمي/الدولي، فقد تراوحت الردود بين 2 و 30 اجتماعاً/ورشة عمل.

وتمحور السؤال الأخير في إطار الهدف الاستراتيجي 2.1 حول عدد الاجتماعات/ورشات العمل المتعلقة بالإحصاءات على مستوى المنظمة التي حضرها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي منذ أكتوبر 2021. وأفادت 14 جهة مجيبة أنها حضرت الاجتماعات/ورشات العمل التي نظمها سيسرك، وتراوحت الإجابات بين نشاط واحد و 16 نشاطاً. وبخصوص عدد الاجتماعات/ورشات العمل المتعلقة بالإحصاءات على المستوى الإقليمي/الدولي التي حضرها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة

الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

19-18 أكتوبر 2022 أنقرة، تركيا

التعاون الإسلامي، فقد تراوح عددها بين 3 و 195 إذ أن الجهات المجيبة حضرت اجتماعات/ ورشات عمل من تنظيم كل من سيسرك، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وبنك التنمية الآسيوي (ADB)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)، ومعهد الأمم المتحدة الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ (SIAP)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، والمركز الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (AFRISTAT)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA).

تماشيا مع مؤشر الأداء الرئيسي للإجراء الرئيسي الأول في إطار الهدف الاستراتيجي 2.1، نظمت الأمانة "اجتماع المتابعة الخاص بالدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي" افتراضيا على هامش الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في 17 فبراير 2022. وقد حضر الاجتماع 40 مندوبا من المكاتب الإحصائية الوطنية (NSO) من 26 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي فضلا عن ممثلي الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية. وناقش المشاركون في الاجتماع واتفقوا على تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة العاشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتشكيله أعضاء المكتب وبنود جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي المزمع عقدها خلال فترة 18-19 أكتوبر 2022 في مقر سيسرك، أنقرة، الجمهورية التركية.

ووقع سيسرك، من جهته أيضا، مذكرتي اتفاق مع المعهد الوطني للإحصاء بالنيجر (INS) في 04 نوفمبر 2022 في إطار مشروع دمج الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح الخاصة بالشباب (TQS-Youth)، ومكتب الإحصاء في جمهورية غيانا التعاونية (BoS) في 11 أبريل 2022 في إطار مشروع دمج الأسئلة المتعلقة بالتبغ في المسوح (TQS).

المجال الاستراتيجي 2: تنمية القدرات الإحصائية

الهدف الاستراتيجي 1.2: ضمان أن يكون تحديد الاحتياجات والقدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية قائما على الأطر الدولية

بالنسبة للإجراءات الرئيسية المدرجة تحت هذا الهدف الاستراتيجي، وجهت الأمانة سؤالاً عما إذا كانت الجهات المجيبة قد سلمت الاستبيان المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCaB) لفترة السنتين 2022-2023. وأكدت 14 جهة من أصل 24 جهة مجيبة أنها سلمت الاستبيان بعد إتمامه، بينما أفادت 3 جهات أنها في طور ملء الاستبيان في الوقت الراهن.

ويتمحور السؤال الذي بعده في إطار الهدف الاستراتيجي 1.2 حول ما إذا كانت الجهات المجيبة على دراية بقائمة خبراء الإحصاء (ROSE – <https://www.sesric.org/rose.php>). وأجابت 13 جهة مجيبة بـ "نعم"، بينما أجابت 6 جهات بـ "لا". ولغرض المتابعة، بعثت الأمانة رسائل عبر البريد الإلكتروني للجهات المجيبة بـ "لا" على السؤال تتضمن معلومات بشأن قائمة خبراء الإحصاء (ROSE).

ولتحقيق مؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالإجراء الرئيسي الأول في إطار الهدف الاستراتيجي 1.2، عملت الأمانة على تحديث استبيان برنامج بناء القدرات لفترة السنتين 2022-2023 وعممته في 21 يناير 2021 على مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولحدود أغسطس 2022، تلقت الأمانة ردودا على الاستبيان المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية من مكاتب الإحصاء الوطنية من 36 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. وللرفع من مستوى الاستجابة، أرسلت الأمانة عدة رسائل تذكير للبلدان التي لم يرد منها بعد ردا على استبيان برنامج بناء القدرات لفترة السنتين 2022-2023.

الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

19-18 أكتوبر 2022 أنقرة، تركيا

الهدف الاستراتيجي 2.2: تنفيذ أنشطة تنمية القدرات الإحصائية بناء على جداول الأعمال الإنمائية على صعيد منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد الدولي

لرصد الإجراءات الرئيسية للهدف الاستراتيجي 2.2، تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بعدد أنشطة تنمية القدرات و/أو قيمتها بالدولار الأمريكي التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، وعدد أنشطة بناء القدرات التي قدمها و/أو استفاد منها كل عضو في اللجنة الإحصائية للمنظمة، وما إذا كان أعضاء اللجنة الإحصائية على دراية بمستودع المواد المرجعية لبرنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية (<https://www.oicstatcom.org/refmaterials.php>).

وبالنسبة للسؤال المتعلق بعدد أنشطة تنمية القدرات التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي منذ أكتوبر 2021، أفادت 10 جهات مجيبة أنها استفادت من أنشطة تنمية القدرات بمعدل يتراوح بين نشاطين و 30 نشاطا قدمها كل من سيسرك وعدد من المنظمات الدولية والمعاهد الوطنية للتدريب الإحصائي. أما بالنسبة للقيمة بالدولار الأمريكي، بلغت أعلى قيمة ما يقرب من 430000 دولار أمريكي.

وبخصوص السؤال المتعلق بعدد الأنشطة التي شارك فيها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي خبراتهم مع باقي البلدان الأعضاء في المنظمة في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية منذ أكتوبر 2021، تراوحت الإجابات، التي قدمتها 8 جهات مجيبة، ما بين 1 و 7 دورات تدريبية. ومن ناحية أخرى، أجابت جهتان بأنهما لم تقدمتا بعد أي أنشطة لبناء القدرات الإحصائية. وبالنسبة للسؤال المتعلق بعدد الأنشطة التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في إطار برامج بناء القدرات الإحصائية منذ أكتوبر 2021، أكدت 9 جهات مجيبة أنها استفادت من برنامج بناء القدرات الإحصائية في نطاق يتراوح بين نشاطين إلى 10 أنشطة.

أجابت 9 جهات مجيبة بـ"نعم" على السؤال الأخير المطروح تحت الهدف الاستراتيجي 2.2 حول ما إذا كان أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي على دراية بمستودع المواد المرجعية لبرنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية، فيما كانت إجابة 9 جهات أخرى بـ"لا". ولغرض المتابعة، بعثت الأمانة رسائل عبر البريد الإلكتروني للجهات المجيبة بـ"لا" على السؤال تتضمن معلومات بشأن مستودع المواد المرجعية لبرنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية.

فيما يتعلق بأنشطة الأمانة في إطار الإجراءات الرئيسية للهدف الاستراتيجي 2.2، خططت الأمانة لنحو 40 نشاطا لبناء القدرات الإحصائية لعام 2022 تتضمن دورات تدريبية إحصائية وندوات عبر الإنترنت وورشات عمل. بين 8 أكتوبر 2021 و 17 أكتوبر 2022، أجري 30 نشاطا بنجاح، وشمل ذلك 22 دورة تدريبية إحصائية و 4 ندوات عبر الإنترنت وزيارة دراسية واحدة و 3 ورشات عمل/ اجتماعات، لصالح عدد من المسؤولين من مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات المعنية من 53 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي و 3 منظمات دولية، وقدمها خبراء من مكاتب الإحصاء الوطنية من 17 بلدا عضوا في المنظمة و 16 منظمة دولية. وبالنسبة لعدد الأنشطة التي نظمها سيسرك في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية بالتعاون مع منظمات إقليمية ودولية في الفترة الممتدة بين 8 أكتوبر 2021 و 17 أكتوبر 2022، فقد بلغ عددها 8 أنشطة تشمل ورشتي عمل و 3 دورات تدريبية إحصائية و 3 ندوات عبر الإنترنت، وكانت بالتعاون مع كل من المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS)، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC)، ومؤسستها، ومنظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والوكالة الدولية للطاقة (IEA)، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (COMCEC)، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCAP)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP)، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)، والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21).

الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

19-18 أكتوبر 2022 أنقرة، تركيا

المجال الاستراتيجي 3: التحديث والابتكار في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.3: تحديث آليات الإدارة والأطر المؤسسية لتمكين النظم الإحصائية الوطنية من تلبية المتطلبات والفرص الناشئة في عالم البيانات المتطور باستمرار

لرصد الإجراءات الرئيسية للهدف الاستراتيجي 1.3، تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بوجود قوانين إحصائية وأطر تنظيمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (FPOS) ووجود مبادئ البيانات المفتوحة في عمليات أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة وباقي مكونات نظمهم الإحصائية الوطنية.

وفقا للنتائج، أفادت 21 من أصل 24 جهة مجيبة أن بلدانها تتوفر على قوانين إحصائية وأطر تنظيمية متوافقة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، فيما أجابت جهة واحدة بـ "لا". وبالنسبة لسؤال ما إذا كانت مبادئ البيانات المفتوحة موجودة في العمليات الإحصائية لأعضاء اللجنة، أجابت 10 جهات مجيبة بـ "نعم"، و 10 بـ "جزئيا"، و 1 جهة واحدة بـ "لا". وأوضحت الجهة المجيبة بـ "لا" أن قانون بلدها لم يخضع للتحديث بسبب التطورات الأخيرة وظروف استثنائية.

بغرض تحقيق مؤشر الأداء الرئيسي المعني، نظمة الأمانة ورشة عمل تدريبية حول "تحديث التشريعات الإحصائية" (https://www.sesric.org/event-detail.php?id=2631) بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) يومي 1 و 2 يونيو 2022، وذلك بمشاركة 94 خبيرا من مكاتب الإحصاء الوطنية من 36 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي وعدد من المنظمات الدولية ذات الصلة.

كما شارك خبراء مختصون من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCAP) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21) وقدموا عروضاً شاملة في إطار جلسات العمل ذات الصلة في ورشة العمل. وتمثل الهدف من ورشة العمل في خلق منصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين بلدان المنظمة في مجال تحديث الأطر القانونية والمؤسسية الخاصة بالإحصاءات الرسمية.

الهدف الاستراتيجي 2.3: تيسير عملية تطبيق أطر هيكلية إحصائية جديدة لتحسين عمليات إنتاج ونشر الإحصاءات

لرصد الإجراء الرئيسي للهدف الاستراتيجي 2.3، طُلب من الجهات المجيبة تقديم مدى تطبيق مؤسساتها للإطار (الأطر) الهيكلية الإحصائية. وبالنسبة للنموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية (GAMSO)، أكدت 8 جهات مجيبة أن مؤسساتها تنفذها إلى حد ما. وأفادت جهة مجيبة واحدة أن هيكل الأنشطة الذي تعتمده مؤسساتها قد تكون مطابقة نوعا ما للنموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية. لكن هذا النموذج غير معتمد رسميا في مؤسساتها في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بتنفيذ النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM)، أكدت 16 جهة مجيبة أن عمليات إنتاجها وأطرها الهيكلية الإحصائية قد تطبق هذا النموذج، إما جزئيا أو كليا. وأفادت بعدد الجهات المجيبة أنها تعتمد في الوقت الراهن أحدث إصدار للنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (5.1) وذلك بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وبخصوص تنفيذ النموذج العام للمعلومات الإحصائية (GSIM)، أجابت 10 جهات مجيبة على هذا السؤال وأكدت تنفيذها لهذا النموذج جزئيا في عملياتها الإحصائية. وأفادت إحدى الجهات المجيبة أنها بصدد دراسة اعتماد هذا النموذج وقد خططت لدراسة التجربة الدولية في 2024-2025. وذكرت جهة أخرى أن مؤسساتها تنفذ في الوقت الحالي مشروعا للتحديث يخص إدارة عملية الإنتاج القائمة على البيانات الوصفية. والنموذج المفاهيمي الجديد للنظام الجديد يقوم على الإصدار 1.2 للنموذج العام للمعلومات الإحصائية.

الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

19-18 أكتوبر 2022 أنقرة، تركيا

وبخصوص تنفيذ الهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات (CSPA)، أكدت 3 جهات مجيبة اعتمادها لهذا النموذج جزئياً في عملياتها الإحصائية. وذكرت إحدى الجهات المجيبة أن نموذجها لهيكل الإنتاج قد يكون متوافقاً نوعاً ما مع هذا النموذج لكنه رسمياً لم يخضع للدراسة ولا يجري تنفيذه في مؤسستها في الوقت الراهن.

المجال الاستراتيجي 4: المعايير والتصنيفات الموحدة في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.4: تعزيز عملية موازنة المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات المستخدمة في أداء الأنشطة الإحصائية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التناغم على صعيد النظم الإحصائية

بخصوص تنفيذ الإجراءات الرئيسية لهذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة بخصوص عدد الدلائل التي يسترشد بها مجموع الإحصاءات الموائمة للمفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية على الصعيد الوطني مع المواصفات والمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، ووجود (أ) مستودع (مستودعات) عبر الإنترنت يستضيف المواصفات والمعايير الإحصائية المعمول بها دولياً ذات الصلة في النظم الإحصائية الوطنية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، ومستوى مشاركة أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة في القرارات الرئيسية (الحاجة والمستوى والنطاق) في برامج المسح الدولية.

وبناء على الردود الواردة على السؤال المتعلق بعدد مجمعي الإحصاءات على الصعيد الوطني، أفادت جهة مجيبة واحدة فقط من أصل 16 جهة أنها لا تتوفر على مثل هذه الوثيقة. وتراوحت إجابات الجهات الـ 15 بين 1 وأكثر من 20 كتيباً/ دليلاً إرشادياً لمواءمة إنتاجها الإحصائي بما يتماشى مع المعايير والقواعد الإحصائية المعمول بها على الصعيد الدولي. وبالنسبة للسؤال المتعلق بما إذا كان لدى أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة مستودعاً (مستودعات) عبر الإنترنت لاستضافة الكتيبات/ الدلائل الإرشادية ذات الصلة، أجابت 15 جهة بـ "نعم" و 6 جهات بـ "لا". وفيما يتعلق بمستوى مشاركة أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة في القرارات الرئيسية بشأن برامج المسح الدولية، أجابت 9 جهات مجيبة بـ "مرتفع جداً"، و 5 جهات بـ "مرتفع"، و 5 جهات بـ "متوسط"، بينما أجابت جهتان بـ "منخفض". وأبلغت الجهات المجيبة باختيار "مرتفع جداً" أنها شاركت في المناقشات التي أجريت أثناء عملية تصميم وتطوير ومراجعة المعايير/ المبادئ التوجيهية مع مختلف الجهات المعنية. كما أنها قدمت نوعاً من الدعم الفني لبعض البلدان في منطقتها.

الهدف الاستراتيجي 2.4: السعي إلى تطوير منهجيات مشتركة لمؤشرات إحصائية مختارة خاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

لرصد الإجراءات الرئيسية المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 2.4، تضمن الاستبيان أسئلة عن عدد مكونات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تقدم تقاريرها عن منهجية المؤشرات التحوطية والهيكلية للمؤسسات المالية الإسلامية (PSIFIs) إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ووجود منهجيات وطنية للتحويل، وتجميع ومعالجة ونشر بيانات السياحة الملائمة للمسلمين.

بالنسبة للسؤال الأول في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، أجابت 3 جهات مجيبة فقط بـ "نعم"، أي أن مؤسساتها تقوم بجمع/ تجميع البيانات والإبلاغ عنها بخصوص منهجية المؤشرات التحوطية والهيكلية للمؤسسات المالية الإسلامية، فيما أجابت 18 جهة مجيبة بـ "لا". وبالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بما إذا كان لدى أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة منهجية وطنية لجمع ومقارنة ومعالجة ونشر بيانات السياحة الملائمة للمسلمين، أجابت جهتان فقط بـ "نعم" بينما أجابت 18 جهة بـ "لا".

الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

19-18 أكتوبر 2022 أنقرة، تركيا

المجال الاستراتيجي 5: تحسين الجودة في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.5: تحسين مستوى إنتاج بيانات ذات جودة عالية ومتاحة للجميع وأنية ومتسمة بالموثوقية ومفصلة حسب جميع الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية بما يتماشى مع الخطط الإنمائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الدولي.

لرصد الإجراء الرئيسي تحت هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان سؤالاً عن عدد الأطر الوطنية لضمان الجودة (NQAFs) التي تغطي أيضاً المصادر غير التقليدية للبيانات لتحقيق التنمية المستدامة التي قدمها/ حدّثها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.

أفادت 13 من أصل 16 جهة مشاركة في الاستبيان أنها تنفذ في عملياتها الإحصائية إطاراً وطنياً لضمان الجودة بناء على دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة (2019)، وإطاراً لضمان الجودة استناداً إلى مبادئ المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء، وإطاراً إحصائياً لضمان الجودة وإصدار الشهادات (SQACF)، وتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية (SDMX).

ولتحقيق مؤشر الأداء الرئيسي ذي الصلة، ستنظم الأمانة ندوة عبر الإنترنت حول "تنفيذ إطار وطني لضمان الجودة في الإحصاءات الرسمية" بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) في 8 نوفمبر 2022. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الندوة في خلق منصة لتبادل المعرفة بشأن سبل تطبيق الأطر الوطنية لضمان الجودة وتقييم جودة البيانات بالاعتماد على النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM) في النظم الإحصائية الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مع نقاش بشأن التحديات القائمة والدروس المستخلصة من تجارب كل الجهات المعنية.

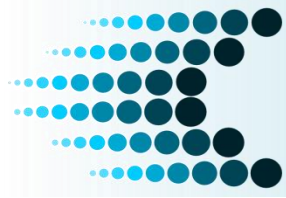
الهدف الاستراتيجي 2.5: النهوض بقدرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال استخدام السجلات الإدارية بغية إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية وذات دور محوري في عملية رصد الخطط الإنمائية على مستوى المنظمة والمستوى الدولي

بالنسبة للإجراءات الرئيسية لهذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بوجود أطر تنظيمية تمكن أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من استخدام السجلات والبيانات الإدارية في عملياتهم ذات الصلة، وعدد المكونات الأخرى في النظم الإحصائية الوطنية المعنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي قامت فعلياً بدمج السجلات الإدارية والبيانات في عملياتها الإحصائية، وقيم الأموال بالدولار الأمريكي التي أنفقتها أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة لإنشاء/ صيانة البنية التحتية وتطوير قدرات مواردهم البشرية لدمج السجلات الإدارية في عملياتهم ذات الصلة.

بالنسبة للسؤال الأول، أكدت 18 جهة مجيبة وجود أطر تنظيمية تمكن مؤسساتها من استخدام السجلات والبيانات الإدارية في عملياتها ذات الصلة، فيما أجابت 4 جهات مجيبة بـ "لا".

وبخصوص عدد باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان الجهات المجيبة التي أدمجت بالفعل السجلات الإدارية والبيانات في عملياتها الإحصائية، تراوحت الإجابات الواردة من 12 جهة مجيبة ما بين 1 و 54 وزارة/ وكالة/ حكومة محلية رفيعة المستوى.

وتعلق السؤال الأخير بقيمة الأموال بالدولار الأمريكي التي ينفقها أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة لإنشاء/ صيانة البنية التحتية لمؤسساتهم وتطوير قدرات الموارد البشرية لدمج السجلات الإدارية في العمليات ذات الصلة. من بين 7 جهات مجيبة على السؤال، أفادت جهة واحدة أن قيمة الأموال تتغير وفق ميزانيتها السنوية، وأفادت أخرى أن لا ميزانية مخصصة لديها لدمج السجلات



الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

19-18 أكتوبر 2022 أنقرة، تركيا

الإدارية في عملياتهم ذات الصلة. وبالمقابل، أفادت 5 جهات مجيبة أن قيمة الأموال التي أنفقت من طرف مؤسساتها تراوحت بين 0.5 مليون و 7.5 مليون دولار أمريكي.